نحـــو مخارج لتمثيـــل شمـــال شرق سورية في العملية السياسية

إعداد أ.هاديا قاوقجي

تنفيذ وإشراف: منظمة العادلة من اجل الحياة

تموز/يوليو 2023

JFL

@JFLngo

منظمة العدالـــة مـــن أجـــل الحيـــاة

الفهرس

مقدمة.....3
التمثيل السياسي لشمال شرق سورية قبل وبعد 2011.....4
تهميش متعمّد وساحة صراع.....4
الكرد السوريون: تشظي سياسي وأجندات متضاربة.....5
المكون العربي: تهميش تاريخي ومظلومية ناشئة.....9
نحو تمثيل سياسي أشمل: صيغ بديلة.....12
التوصيات.....17
تعزيز شرعية الإدارة الذاتية، وتطوير علاقتها مع المجتمعات المحلية والقوى الإقليمية.....18
بناء جسور ثقة وتواصل بين الفواعل السياسية بما يمكنها من طرح وتبني رؤى مشتركة للحل.....19
المدخل السياسي.....19
المدخل المجتمعي/الحوكمي.....19
الخاتمة.....20
المراجع والمصادر.....21
المقابلات ومجموعات التركيز.....21
الدراسات والمقالات.....21
المواقع الإلكترونية.....22

مقدمة

من أبرز القضايا التي كان للانتفاضة الشعبية في سورية عام 2011 دوراً كبيراً في إعادة تسليط الضوء عليها، هي قضية التمثيل والشرعية. يعود ذلك من جهة إلى تعدّد مناطق النفوذ واختلاف القوى المسيطرة عليها، ومدى أهليتها في تمثيل السكان سياسياً، وتواجدها أساساً في العملية السياسية التفاوضية. ومن جهة أخرى إلى مقدار التصحّر في العمل السياسي والممارسات الديمقراطية التي عايشها السوريون لأكثر من أربعة عقود، بحكم سياسة الحزب الواحد التي فرضتها الحكومة السورية بموجب المادة الثامنة من دستور عام 1973، واستمر في ممارستها حتى بعد غياب تلك المادة عن دستور عام 2012.

تبدو إشكالية الشرعية والتمثيل مركبة وذات جذور تاريخية في منطقة شمال شرق سورية أو ما يعرف بالجزيرة السورية، التي تمتد على ثلاث محافظات: دير الزور، الرقة والحسكة. لما عانت منه هذه المنطقة، المتنوعة عرقياً ودينياً، من تهميش من قبل السلطة المركزية في دمشق، فضلاً عن كونها ساحة مفتوحة لتأثيرات اللاعبين الخارجيين بحكم موقعها الجغرافي وتكوينها الديمغرافي، مما ساهم بشكل سلبي في أحقية تمثيل أهلها والتعبير عن مصالحهم. لم يتغير المشهد عقب عام 2011، مع سيطرة الإدارة الذاتية على المنطقة بحلول عام 2019، واستئثارها بالإدارة عبر هياكلها الحوكمية والعسكرية، فضلاً عن تمثيلها السياسي عبر ذراعها المسمى مجلس سورية الديمقراطي «مسد»، وما يعنيه ذلك من إقصاء باقي مكونات المنطقة. وإلى جانب إشكالية الشرعية المحلية، تبرز إشكالية التمثيل السياسي للمنطقة في ظل ما يمتلكه حكامها من موارد طبيعية وعلاقات، إذ ما تزال الإدارة الذاتية مغيبة عن المسارات التفاوضية، مما يعود إلى عدد من الأسباب الذاتية والموضوعية، ويجعل من تجربتها مثار شك على المدى البعيد.

تسعى هذه الورقة إلى تفكيك إشكاليتي الشرعية والتمثيل السياسي للمنطقة، بغية البحث عن مخارج سياسية واقعية لتمثيل منصف لأهالي المنطقة الشمالية الشرقية من سورية بكافة مكوناتها. وقد استخدمت الورقة كلاً من المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تضمنت نتائج العمل الميداني الذي شمل ست عشر مقابلة شخصية مع وجهاء من المنطقة وخبراء وباحثين، إلى جانب أعضاء من المنطقة في الأجسام السياسية الممثلة للحراك الشعبي. كما استند البحث إلى نتائج ثلاث مجموعات تركيز نقاشية تم عقدها ميدانياً في كل من محافظات الرقة والحسكة ودير الزور مع فاعلين سياسيين ومحليين، ومع مراجعة مكتبية لما كتب ونشر حول إشكالية البحث.

تستعرض الورقة التمثيل السياسي لأبرز مكونات شمال شرق سورية قبل وبعد عام 2011، مشيرة إلى سرديات الأجسام السياسية الممثلة في العملية السياسية منذ انطلاقها عام 2012. ثم تخلص إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تساعد في تمثيل سياسي أكثر إنصافاً لشمال شرق سورية محلياً، وكذلك في العملية السياسية التفاوضية الأممية.

التمثيل السياسي لشمال شرق سورية قبل وبعد 2011

تهميش متعمّد وساحة صراع

كغيرها من مناطق سورية قبل عام 2011، احتكرت الحكومة المركزية في سورية التمثيل السياسي لمنطقة شمال شرق سورية، بطريقة انتقائية وبهندسة تستجيب لهواجسها الأمنية قبل أي اعتبار آخر. اندلعت انتفاضة آذار عام 2011، ليتغير المشهد السياسي بتأثير عدة عوامل:

- انحسار سلطة الدولة المركزية؛
- انبثاق الهويات المحلية مقابل بروز المشاريع السياسية العابرة للحدود؛
- تحول المنطقة لساحة تنافس جيوسياسي.

ساهمت العوامل أعلاه بإتاحة المجال لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) أن يعلن مشروعه السياسي المسمى بالإدارة الذاتية في شمال شرق سورية. وبخلاف السردية التي يروج لها مناصرو الإدارة من تمثيلها لكافة مكونات المنطقة بشكل منصف، وتوافر بيئة لعمل الأحزاب السياسية وفق القوانين الناظمة لذلك، وبعد أن توسم بعض سكان المنطقة الخير بمشروع الإدارة الذاتية الذي خلف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المنطقة، لجهة إمكانية البناء عليه لإدارة شؤونهم ومواردهم بشكل مطور لتجربة المجالس المحلية، قام مشروع الإدارة الذاتية على تغليب الاستئثار بقرار المنطقة وتمثيلها على الانفتاح والمشاركة، مما أصاب المجتمعات المحلية بخيبة أمل جرّاء تهميش باقي المكونات والتمييز المتبع بحق البعض، فضلاً[1] عن إثارة مخاوف الأطراف المتوجسة من طروحات حزب الاتحاد الديمقراطي ومآلات مشروعه. الأمر الذي وضع المشروع السياسي للإدارة الذاتية بمواجهة معضلة في التحشيد له، على كل من المستويين المحلي والخارجي.

الكرد السوريون: تشظي سياسي وأجندات متضاربة

كان لأكراد سورية نصيبهم من التهميش من قبل الدولة المركزية، كما أنهم لم يسلموا من سياسات حكومة البعث السوري القمعية، ولا من توظيفه إياهم كورقة ضغط في إدارة العلاقة مع الجار التركي. وبالمقابل، تفاعل المكون الكردي في سورية مع الحالة الكردية في دول المنطقة، مما انعكس في خياراتهم وتوجهاتهم السياسية أحزاباً وتيارات.

---

1 «تراجعت الإدارة عن الهوية الوطنية التي تردد شعاراتها، عندما اعتمدت بطاقة الوافد التي نتج عنها تمييز بين فئات المجتمع في المنطقة». ناشط من ديرالزور، مجموعة تركيز حوارية عقدت بتاريخ 23 آذار 2023 في ديرالزور لهدف الورقة.

مع اندلاع الانتفاضة في السورية، لجأت الحكومة السورية إلى سياسات تصالحية مع المكون الكردي لعزله عن الحراك الشعبي، كما لجأت في مرحلة لاحقة إلى التواصل مع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، مما يرجح من احتمالية وجود تنسيق بين الجهتين لضبط المنطقة أمنياً، وربما الضغط على تركيا. كذلك ساهمت حالة التنافس الإقليمي، التي برزت بوضوح في الملف السوري عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية، في تعميق التشظي الكردي سياسياً، مما تبلور في طرحين سياسيين متمايزين: المجلس الوطني الكردي والإدارة الذاتية، مع اختلاف الرؤية السياسية والداعمين الخارجيين لكل منهما.

جزأت اتفاقيات الحرب العالمية الأولى منطقة الجزيرة السورية على ثلاثة دول، وقد رسمت سيولة الحدود وموجات الهجرة البينية، والديناميكيات الداخلية لهذه الدول معالم الخارطة الديموغرافية للجزيرة السورية، جاعلة منها ساحة ذات قابلية عالية للتفاعل مع التأثيرات الخارجية. كان كرد الجزيرة السورية على تماس مع نظرائهم في العراق وتركيا، مما ظهر بتأثرهم بالحركة التي أطلقها الملا مصطفى برازاني وحزبه الديمقراطي الكردستاني[2]، ليؤسس مجموعة من الأعيان الكرد ذوي الروابط القبلية مع كرد العراق، الحزب الديمقراطي الكردي في سورية عام 1957، كحزب شقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني، واضعاً ذلك إياهم تحت أعين السلطة المركزية في دمشق، المتوجسة من جيرانها.

دفعت المخاوف الأمنية السلطة المركزية البعثية إلى احتواء وتهميش الكرد، ظهر ذلك في إحصاء عام 1962 الإشكالي، وما ارتبط به من سياسات الحزام العربي و»التعريب»، مجرداً ذلك العديد من الكرد من الهوية السورية ومن حقوقهم الثقافية، ومن أراضي يعتبرونها ملكاً لهم[3]، مما بدأ بالكشف عن المظلومية الكردية التي كانت قد تشكلت تدريجياً في المنطقة قبل تلك المرحلة. واصلت حكومة البعث تبني المقاربة الأمنية في تعاطيها مع الكرد مع تلطيفها سياسياً، حيث تم الاعتماد على وكلاء أمنيين لإدارة العلاقة معهم، لتكون وظيفتهم إدارة توازن دقيق بين مهمتين:

- السماح ببروز أقنية سياسية مجازة رسمياً للمجتمعات المحلية الكردية في الجزيرة؛
- إخماد وسحق أي نشاط سياسي غير مصرح به.

كان بمقدور حكومة البعث احتواء الحركة الكردية إلى حد ما، عبر استقطاب أعضاء من قياداتها وضمهم إلى التنظيمات المهنية الرسمية، بما يتيح ترقية طبقة وسطى كردية، تكون إما موالية لها أو تستطيع ممارسة

---

2 أحمد الدباغ، في ذكرى ميلاده.. من هو مصطفى البارزاني الذي غير المعادلة الكردية في العراق؟، الجزيرة نت، 14 آذار 2021. https://bit.ly/3O6EZmZ

3 صبحي حديدي، انتفاضة القامشلي 2004: كرامة الجوهر، القدس العربي، 14 آذار 2021.
https://bit.ly/3M2KCjk

نفوذ عليها[4]. وفي محاولة للرد على ضغوط تركيا، ومحاولات عبث صدام حسين بعشائر الجزيرة السورية، لجأت حكومة البعث في سورية إلى تقديم تسهيلات ودعم لحزب العمال الكردستاني للعمل انطلاقاً من سورية، واستخدامه كورقة ضغط إن تطلب الأمر ذلك ضد تركيا. ومن السياسات التي اتبعتها حكومة البعث كانت **«فرِّق تسُد»**، من خلال تأليب المكون العربي على الكردي والعكس صحيح، ولم تلغي التكتيكات السابقة إمكانية اللجوء لاستعراض القوة إن لزم الأمر، كما ظهر في أحداث القامشلي عام 2004 [5]. ساهمت العلاقة المعقدة بين النظام وكرد الجزيرة، وروابطهم مع نظرائهم في العراق وتركيا وأحداث القامشلي[6]، في بلورة تجربة سياسية للكرد متقدمة عن باقي المكونات في منطقة الجزيرة[7]، واتضح ذلك من خلال اكتسابهم خبرات تنظيمية، وقدرات تسليحية لدى بعضهم، وتوسمهم الحذر إزاء حكومة دمشق، ليرسم ما سبق استجابة أكراد الجزيرة للانتفاضة الشعبية عام 2011.

مع انتفاض الحراك المدني، واصل بشار الأسد اتباع تكتيكات والده لإدارة العلاقة مع الكرد، متخذاً خطوات غير مسبوقة لاحتواء وضبط الشارع الكردي، تجلى ذلك في بدء منح الجنسية السورية للكرد المسجلين في سجلات أجانب محافظة الحسكة عام 2011، [8] والسماح للصحف الرسمية بتغطية احتفالات عيد النوروز والتي كانت ممنوعة سابقاً[9]. إلا أن تلك الإجراءات لم تفلح في احتواء مظاهرات الشباب الكردي غير المسيّس. ومع تخوف حكومة البعث من تزايد نفوذ الحركة الكردية العراقية في الجزيرة، وتمدد نفوذ تركيا في المنطقة من بوابة فصائل المعارضة، لجأت الحكومة السورية في تموز 2012 إلى سحب الجزء الأكبر من قواتها الأمنية من منطقة الجزيرة، مبقية على جيوب صغيرة في مراكز محافظات دير الزور والحسكة للحفاظ على مظاهر استمرارية الدولة، ووظائفها التي لا غنى للسكان المحليين عنها، متيحة ذلك المجال

4خضر خضور، كيف تُعيق المشاغل الأمنية الإقليمية الحوكمة في شمال شرق سورية، كارنيجي، آذار 2017 (CMEC_66_Khaddour_Jazira_FInal_Web.pdf (carnegieendowment.org

5«أحداث نشأت نتيجة مشاحنات رافقت مباراة كرة قدم بين نادي الجهاد وجمهوره من الكرد المحليين المبتهجين لسقوط نظام صدام حسين، ونادي الفتوة وجمهوره من دير الزور الأقرب للعراق». ناشط من ديرالزور، ناشط من ديرالزور، مجموعة تركيز حوارية عقدت بتاريخ 21 آذار 2023 في ديرالزور لهدف الورقة

6«استفدنا من أحداث عام 2004، حيث بدأت عملية تدريب كوادر نسائية وشبابية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي، كما ساهمت في زيادة الوعي السياسي حيال قراءة المشهدين الإقليمي والدولي». مقابلة مع السيدة ليلى موسى، ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية في مصر، نيسان 2023، عبر منصة زوم.

7زوزان علوش، مستشارة مستقلة ومنسقة للشؤون الإنسانية في التحالف الدولي في ديرالزور والرقة منبج سابقاً، نيسان 2023، عبر منصة زوم.

8 المرسوم رقم 49 لعام 2011. مجلس الشعب السوري. https://bit.ly/3I7fU7Q

9 كيف تعامل الاعلام السوري في تغطيته لاحتفالات عيد نوروز. موقع ولاتي. 22 آذار 2011. https://bit.ly/44YGTMk

لحـزب الاتحـاد الديمقراطـي، ذي الروابـط التنظيميـة مـع حـزب العمـال الكردسـتاني بالانتشـار في هـذه المناطق، في اتفاق أمني غير رسمي بين الطرفين بحسب شهادات البعض[10].

تحـول شـمال شـرق سـورية إلى مسـرح للمنافسـة السياسـية بيـن الأحـزاب الكردية السـورية، والتـي تعكس تنافـس إقليمـي على نطـاق أوسـع بيـن مرجعيات هـذه الأحزاب، لتسـلك مسـارات متباينـة في تفاعلها مع ديناميكيات الصراع. مع هيمنة ثلاث حركات سياسية على المشهد السياسي الكردي في الشرق الأوسط:

1. حزب العمال الكردستاني (PKK)؛
2. الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP)؛
3. الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK).

بمـا لهـذه الأحـزاب من امتدادات وشـركاء في الحركة الكردية السـورية. فعلى سـبيل المثـال، تأطرت الأحزاب المقربة من الحزب الديمقراطي الكردسـتاني، في المجلس الوطني الكردي (ENKS) المؤسـس في تشـرين الأول 2011، والـذي دخـل في تشـكيلات المعارضـة السـورية السياسـية، في حيـن سـلك حـزب الاتحـاد الديمقراطـي وحركـة المجتمـع الديمقراطـي TEV-DEM ذو الصـلات مـع حـزب PKK، مسـاراً مسـتقلاً عبـر تأسيسـهم نموذجهـم الخـاص لـلإدارة الذاتيـة، الـذي تطـور منـذ عـام 2012 لتصبح على مـا هي عليـه اليوم عقـب إقصـاء المعارضـة المسـلحة المعروفـة باسـم «الجيـش الحـر»، وهزيمـة «تنظيـم الدولـة الإسـلامية» (داعش) في المنطقة.

بـاءت كل محـاولات توحيـد الحركـة الكرديـة السياسـية السـورية بالفشـل[11]. ممـا يمكـن رده إلى الخـلاف بين تياراتهـا على عـدة قضايـا منهـا الحكـم الذاتـي[12]، وتأثيـر رعاتهـم الإقليمييـن عليهـم، فضلاً عـن تنامي قوة حـزب الاتحـاد الديمقراطـي ميدانيـاً وفرض هياكلـه الحوكميـة والأمنية، مع اعتماده شـريكاً للتحالـف الدولي في الحـرب ضـد تنظيـم «الدولـة الإسـلامية» وتشـكيل قـوات سـورية الديمقراطيـة في تشـرين الأول 2015، عوضـاً عـن فصائـل «الجيـش الحر» في المنطقـة التي رفضت التعـاون ما لم يشـمل القتال القـوات النظامية السـورية، وهـو مـا أثـار بـدوره مخـاوف تركيـا مـن تمـدد حـزب العمـال الكردسـتاني وشـريكه المحلي سـورياً. وعلى الرغـم مـن القـوة العسـكرية التـي يتمتـع بهـا حـزب الاتحـاد الديمقراطـي الحامـل الرئيسـي لمشـروع الإدارة الذاتية، واكتسابه

10تلقى عناصر الأمن السياسي أوامر بالانسحاب من النقطة، وتسليمها لعناصر حزب العمال الكردستاني، وكان لزاماً على من يريد الانضمام للحزب جلب موافقة أمنية من الأمن السياسي. مقابلة مع السيد ساشا العلو، باحث في شؤون المنطقة، مركز عمران لدراسات الاستراتيجية، نيسان 2023، عبر منصة زوم.

11بدر ملا رشيد، المظلة الكردية المفقودة في سورية.. بين التناحر على السلطة والاتفاقيات الهشة، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 20 آذار 2019. https://bit.ly/32judiV

12تريد الإدارة الذاتية نموذجاً أكثر استقلالية "كونفدرالية" في حين أن المجلس الوطني الكردي يميل إلى فيدرالية شبيهة بإقليم كردستان العراق، سيروان كاجو، الانقسام الكردي عائق أمام الحكم الذاتي، 7 تشرين الثاني 2013. https://bit.ly/42vOEYH

شرعية ما من خلال توفيره لجزء من الخدمات الأساسية للسكان المحليين، لما يحوزه من موارد يمثل بقاؤها مثار تساؤل على المدى البعيد، إلا أنه ما يزال يجد صعوبة في كسب تأييد كافة مكونات المنطقة وتمثيلها سياسياً[13]، حتى داخل أوساط الكرد السوريين المنقسمة على عدة مرجعيات سياسية، لا سيما في ظل:

- سياسات الإدارة الذاتية غير التضمينية؛
- استمرار رفض حزب الاتحاد الديمقراطي مشاركة السلطة مع المجلس الوطني الكردي؛
- مواصلة سياسات التضييق الأمنية بحق المخالفين له سياسياً[14].

وبالتالي، فإن تطوير نظام ديمقراطي ومستقبله في خطر حقيقي، إذا ما احتكر حزب واحد قرار المنطقة الكامل بعيداً عن مكوناتها المحلية الأخرى، خصوصاً في حال لم يتم التوصل إلى تهدئة المخاوف الأمنية للقوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الجزيرة السورية، التي تنتشر قواتها هنالك.

المكون العربي: تهميش تاريخي ومظلومية ناشئة

تهيمن العشيرة كبنية اجتماعية على منطقة شمال شرق سورية، بما للعشيرة من امتدادات عابرة للحدود. وعلى الرغم من أن هياكل العشائر الرئيسية لم تتغير على مر الزمان، إلا أنها خضعت لتحوّلات جمّة منذ العهد العثماني طالت بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقاتها وقدرتها على الفعل السياسي على المستوى الوطني لصالح أجندة محلية أكثر، متحولة بذلك إلى وكيل ووسيط لكل من السلطة المركزية، والقوى الخارجية الوافدة للمنطقة ما بعد عام 2011. إلا أنه وعلى الرغم مما سبق، تبقى العشيرة فاعل مهم في الحياة السياسية لشمال شرق سورية، الأمر الذي يجعل من تهميشها في مشروع الإدارة الذاتية -بقصد أو دون قصد- مقوّضاً لمساعي الإدارة المعلنة حول تضمين مختلف القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في هياكلها وخصوصاً على مستوى صنع القرار. مما يصعب على المجتمعات المحلية الاندماج في بنى الإدارة، لتتصاعد بالتالي نقمتهم تجاهها وترتسم مظلومية محلية، من المبكر الحكم بمآلاتها.

ينحدر قسم كبير من سكان محافظات شمال شرق سورية، أو ما يعرف بمنطقة الجزيرة السورية من أصول قبلية عربية، ومن أبرز مجموعاتها: العكيدات، البكارة، شمر، جبور، وطيء...إلخ، والتي بدورها ترجع إلى امتدادات إقليمية. كما يضاف إلى سكانها مكونات كردية وآشورية وسريانية، ترجع بقدر متفاوت إلى امتدادات مع دول الجوار. شكلت الجزيرة السورية نظراً لموقعها الحدودي، وتركيبتها العشائرية والاثنية المختلطة، ساحة مكشوفة للتدخلات الخارجية والتوترات الحدودية، ما جعل منها تحدي أمني لشاغلي السلطة المركزية في دمشق منذ عهد الاستقلال[15]، واجهته الأخيرة بالتهميش، ليصف محافظاتها أحد

13نيكولاس غرينجر، ممثل الإدارة الأمريكية في المنطقة الشمالية الشرقية، حزيران 2023، عبر منصة زوم.

14تقرير يتهم الإدارة الذاتية بارتكاب انتهاكات ضد صحفيين، نورث برس، 5 تشرين الأول 2022.
https://bit.ly/3MqnkWk

15خضر خضور، مرجع سبق ذكره.

المحاورين بـ «المحافظات الثلاث الأرامل»[16]، إلى جانب توصيفها رسمياً بالمناطق النائية في خطط الدولة الخمسية، بما يعكس تعامل المركز معها، مع التحكم بسياستها المحلية والتلاعب بمكوناتها، بما يهدف إلى محاولة عزلها عن تأثيرات محيطها الخارجي.

ألغت حكومات ما بعد الاستقلال المزايا التي حازتها القبائل في عهد الانتداب الفرنسي، كقانون العشائر الصادر عام 1940، [17] ومع سيطرة البعث على السلطة بدأت عملية استبدال القيادات القبلية التقليدية بأخرى أقل شأناً وأكثر ارتباطاً بالحزب، سيما مع ضرب الحامل الاقتصادي لهؤلاء، إثر تجريدهم من الأراضي الزراعية من خلال قوانين الإصلاح الزراعي في كل من حقبتي الأسد الأب والابن، حيث تم الاعتماد على استراتيجية مكونة من شقين:

- الأول يمكن اختصاره بـ **«أعط الولاء وأفعل ما تشاء»**، والذي تجلى بإعادة الاعتبار للقيادات القبلية التقليدية، ومنحها هامش للسيطرة غير الرسمية على مجتمعاتها المحلية، كما في الإقرار بسلطانها في قضايا الثأر وغيرها من النزاعات العشائرية على سبيل المثال لا الحصر، بعيداً عن تدخل مؤسسات الدولة، إلى جانب استلحاق عدد من القيادات القبلية بالقنوات الرسمية للدولة عبر منحهم مناصب في الإدارة المحلية أو البرلمان. [18]
- أما الشق الثاني فيمكن اختصاره بـ **«الضبط الأمني»** عبر وكلاء أمنيين يحظون بهامش نسبي في صنع القرار المحلي، مع صلاحيات التدخل لسحق أي نشاط غير مرخص به أو تهديد إن تطلب الأمر [19]. وفعلياً، قام هؤلاء الوكلاء بالتلاعب بالقيادات القبلية ونثر بذور التنافس فيما بينها على زعامة بيوتات مشيخة العشائر التقليدية، وفيما بين القبائل عبر سياسة التمييز فيما بينها [20]، للتحكم بالتوازنات داخل العشائر والتأثير عليها وإضعافها، وليس انتهاءً بالحيلولة دون تمكينها من تعبئة أفراد القبائل ضد حكومة دمشق.

---

16 "90% من الموارد الطبيعية تقع في هذه المنطقة، وتشكل ما نسبته 60% من السلة الغذائية لسورية، ورغم ذلك كانت لا تحظى باهتمام الحكومة المركزية". مقابلة مع السيد سعد الشارع، باحث مستقل في شؤون المنطقة، نيسان 2023، عبر منصة زوم.

17 إلغاء قانون العشائر في الإقليم السوري. منشورات قانونية. https://bit.ly/3MliUzG

18 للمزيد مراجعة خضر خضور، كيفن مازور، توقعات من الشرق: الديناميكيات المتغيرة في المناطق القَبَلِيَة السورية، كارنيجي، 28 شباط 2017. https://bit.ly/2Z6fPYI.

19 "كان آل الطحري/ عشيرة المشهور معارضين لحكومة دمشق، نظراً لانتمائهم لحزب البعث- جناح القيادة القومية العراقي، الأمر الذي عرضهم للملاحقات الأمنية، ليقتل بعض أفرادهم ويهرب قسم منهم للعراق، ويعتقل آخرون تم الإفراج عنهم بحلول عام 2005". مقابلة مع أحد أفراد عشائر منطقة تل أبيض. نيسان 2023، عبر منصة زوم.

20 للمزيد مراجعة، فيصل دهموش المشهور، أبناء العشائر في دير الزور: من الاستقرار إلى الثورة، ديناميكيات الصراع وعوامل السلم الأهلي، منظمة العدالة من أجل الحياة بالتعاون مع مركز جديرته للأبحاث، تموز 2017. https://shorturl.at/gruLR

عقب عام 2011، تراجعت سطوة الدولة المركزية في منطقة شمال شرق سورية. ولكن عقوداً من تبعية القبائل للسلطة المركزية، وإضعاف قياداتها التقليدية، بالتزامن مع ما خلفته ديناميات التنافس على المنطقة، من انزياحات في السيطرة والديموغرافية، كرّس تشظّي القبائل وتصدّع تضامنها القبلي، ليتحوّل تركيزها على أجندات محلية رسمت خطوطها الأسرة والقرية والقيادة الشخصية دون المصلحة الكلية للعشيرة، الأمر الذي يمكن التدليل عليه بعدم قدرة تنظيمي النصرة و»الدولة الإسلامية»، على التوسع خارج سياق تحالفاتهم المحلية مع فروع من القبائل وليس استقطابها ككل[21]، إلى جانب تشظي ولاء القبيلة الواحدة على عدة فاعلين كحكومة البعث والتنظيمات الجهادية، والإدارة الذاتية التي فرضت سيطرتها على منطقة شمال شرق سورية، عقب القضاء على تنظيم «الدولة الإسلامية» بدعم عسكري نوعي من التحالف الدولي.

أكدت الإدارة الذاتية في عقدها الاجتماعي على مفردات من قبيل: **التعايش بين الشعوب والتنوع والديمقراطية**، وفي حين كان يمكن لها استثمار عقود من المظلومية والتهميش لشمال شرق سورية لدعم سرديتها السياسية في التمثيل، فإنها في نهاية المطاف قامت بتغليب هواجسها الأمنية على تأسيس حوكمة رشيدة وفعالة،[22] الأمر الذي جعلها فعلياً بمواجهة تحدي تطوير علاقاتها مع العشائر العربية، وتبنيها لمشروع الإدارة الذاتية.

استنسخت الإدارة الذاتية تكتيكات عديدة في محاولة منها لإضفاء الشرعية على خططها وسياساتها، عبر إشراك القبائل العربية في هياكلها الحوكمية. يظهر ذلك من خلال:

- سياستها الانتقائية لممثلين عن المكون العربي يحظون بقبولها ولا يشكلون تهديداً لها، كإسناد منصب الرئيس المشارك لمسد (مجلس سوريا الديمقراطية) إلى رياض درار، والذي لا يعبر عن الحالة العشائرية للمنطقة وإنما على انفصال تام معها؛
- تلاعبها بالقيادات القبلية عبر إثارة التصعيد تجاه بعضهم البعض ونشر بذور التنافس فيما بينهم، مما يظهر جلياً في علاقتها مع شريكها المحلي قبيلة شمر، التي حفزت مخاوف عشائر أخرى تخشى تمددها؛
- استلحاق قيادات عربية عشائرية بالقنوات الرسمية للإدارة وإيجاد شبكة من الزبائنية المحلية، من خلال منح تلك القيادات مناصب في الهياكل المدنية والعسكرية إلى جانب الكرد، وفق نموذج

21خضر خضور، كيفن مازور، توقعات من الشرق، مرجع سبق ذكره..

22"قام عدد من العاملين في المجال التعليمي ممن يمثلون 11 مجمع تربوي، باعتصام للمطالبة برفع الرواتب بسبب ارتفاع الدولار، ليتم استدعاء المشاركين في الاعتصام من قبل الأجهزة الأمنية للإدارة الذاتية والتحقيق معهم، وظل بعضهم محتجز لأكثر من شهر، ويأتي تخوف الإدارة من الاعتصام لكونه أحد أدوات العمل السياسي الذي قد يشكل تهديداً لها". ناشط من الرقة، مجموعة تركيز حوارية عقدت في 22 آذار 2023 في ديرالزور لهدف الورقة.

الإدارة المشتركة، والذي فعلياً تم تعطيله من الفاعلية العربية[23]، مع تمركز سلطة اتخاذ القرار بيد مجموعة من القيادات العسكرية الكردية.[24] وهو ما تناولته شهادات عدة.[25]

- منح الإدارة الذاتية مساحات غير رسمية لقيادات عشائرية، ليكونوا بمثابة وسطاء بينها وبين مجتمعاتهم المحلية. كما يظهر في إخراج عدد من قاطني مخيم الهول[26]، ومعتقلين لدى الإدارة الذاتية بكفالات عشائرية[27]، وصولاً إلى استخدام القوة حينما يقتضي الأمر. كما يظهر في تعاطيها مع الاحتجاجات المحلية للعشائر[28]، والاعتقالات التعسفية التي تجري في سياق مكافحة الإرهاب[29]. مقوّضة باستخدامها القوة أي محاولة للإدارة لتحسين علاقاتها مع العشائر العربية وتمثيل تطلعاتها.

لم تلغ عقود التهميش صوت المكون العربي العشائري، بل زاد شعورهم بالمظلومية. ففي الوقت الذي يتواجد فيه صوت يمثل الكرد سياسياً، لا يمنح المكون العربي ذلك الحق[30]، لتعبّر المظلومية عن نفسها باحتجاجات محلية الطابع. وعلى الرغم من بعد العشائر عن أن تكون كتل متجانسة، ناهيك عن أن هويتها القبلية ما تزال في حال سيولة، إلا أنها لا زالت تشكل فاعل سياسي مهم في الحياة السياسية لشمال شرق سورية. كما أن استمرار التعويل على تكتيكات الاحتواء والضبط الأمني للتعاطي معها، واستمرار العلاقة الهشة القائمة حالياً على تقديم الطاعة مقابل توفير الأمن والخدمات، قد يأتي بنتائج غير متوقعة، ليس أقلها تكريس حالة العداء العربي الكردي.

23يشمل التمثيل في الإدارة الذاتية جميع المكونات، إلا أنه فعلياً يتم اعتبار الكرد من الكوادر من الدرجة الأولى، فعلى سبيل المثال تتضمن الرئاسة المشتركة رجل وامرأة، ولكن الرئاسة المشتركة يجب أن ترجع في قرارها إلى المستشار الذي يجب أن يكون تحديداً من المكون الكردي، ومن ثم فهو صاحب القرار". ناشط من القامشلي، مجموعة تركيز حوارية عقد في القامشلي مجموعة تركيز حوارية عقدت في 28 آذار 2023 في القامشلي لهدف الورقة.

24إليزابيث تسوركوف وعصام الحسن، الصراع الكردي-العربي على النفوذ في شمال شرق سورية، كارنيجي. 24 تموز 2019. https://bit.ly/3MkKqgG

25"هنالك شكلانية في التمثيل العربي في هياكل الإدارة الذاتية، وأن القرار بيد الكادرو، كما أن نموذج القيادة المشتركة (مكون عربي/كردي) يجعل من الصعب اتخاذ قرار إلا بما يتفق مع توجهات الكادرو". مقابلة مع سعد الشارع.

26كفالات شيوخ العشائر مستمرة لإخراج نساء وأطفال من مخيم "الهول" بريف الحسكة، عنب بلدي، 30 تشرين الثاني 2019. https://shorturl.at/uAVX8

27 «الإدارة الذاتية» تخطب ودّ العشائر: إخراج محتجزين من الهول، الأخبار، 24 أيار 2019. https://bit.ly/3M1MGs4

28احتجاجات دامية في منبج.. العشائر تنتفض و"الإدارة الذاتية" ترد، الحرة، 2 حزيران 2021. https://arbne.ws/3LSOLq8

29دير الزور: عشرات حالات الاعتقال التعسفي أثناء حملة "ردع الإرهاب" من قبل "قسد، منظمة العدالة من أجل الحياة، 16 تشرين الأول 2020. https://shorturl.at/oIMZ3

30 "هنالك مظلومية اليوم تتنامى لدى المكون العربي "لماذا يحكمني الكردي في منطقتي"، وفي الوقت الذي تمثل فيه إلهام أحمد صوت كردي في المنطقة، لا يوجد صوت عربي". مقابلة مع زيدون الزعبي، باحث في شؤون الحوكمة وعمليات السلام، آذار 2023 2023، عبر منصة زوم.

نحو تمثيل سياسي أشمل: صيغ بديلة

اكتسبت منطقة شمال شرق سورية ثقلاً سياسياً في معادلات ما بعد 2011. سيما في ظل إحكام الإدارة الذاتية قبضتها الأمنية على المنطقة، كفاعل مهيمن يمتلك مشروعاً سياسياً، ويحوز في منطقة نفوذه على موارد استراتيجية هامة، فضلاً عن حظوته بدعم غربي أمريكي. ما يجعل من الصعوبة بمكان تجاهل هذا الفاعل في المسارات التفاوضية المستثنى منها حالياً [31]. من جهة أخرى، قد تجد الإدارة نفسها مضطرة، مع ارتفاع وتيرة التهديدات الأمنية ذات المصادر المتعددة التي تتعرض لها، للبحث عن مخارج سياسية للبقاء على المدى البعيد، في الوقت الذي تعتمد فيه على موارد خارجية في مواجهة خصومها للبقاء، وفي ظل سياق إقليمي بمعادلات ناشئة أساسها التهدئة بين دول الإقليم. إلا أنه من غير المرجّح أن تنجح أياً من تلك المخارج السياسية ما لم تركز بشكل واقعي وحقيقي على **تهدئة مخاوف القوى الفاعلة في الجزيرة السورية محلياً وإقليمياً وتلبية مصالحها الأساسية.**

تواجه اليوم الإدارة الذاتية مجموعة من التحديات المركبة، تطرح تساؤلات جدية حول مستقبل مشروعها السياسي على المدى البعيد. حيث تشكل **أزمة الاعتراف السياسي** أولى هذه التحديات وأهمها، بما يعني ترجمة قوتها في اتفاق سياسي يحقق شيئاً من أهدافها ويضمن بقائها وفق صيغة ما. الأمر الذي لا يعتبر متاحاً على المدى المنظور في ظل بقائها خارج المسارات السياسية التفاوضية لحل الأزمة السورية. وبالمقابل، فإن سردية الفيتو التركي تجد ما يدعمها لدى مناصري الإدارة الذاتية، لتبرير إقصائهم من المشاركة في هذه المسارات. مما يعزى إلى اتهام أنقرة الإدارة الذاتية بالارتباط بحزب PKK المصنف إرهابياً على قوائمها والقوائم الأوربية والأمريكية، الأمر الذي جعل خيارات حزب الاتحاد الديمقراطي السياسية منذ بداية الحراك الشعبي [32]، ومواقف القوى السياسية المعارضة تجاهه [33]، سبباً لا يمكن تجاهله في إقصائها من الأجسام السياسية التي تتولى إدارة العملية التفاوضية مع حكومة دمشق بموجب القرارات الأممية.

---

31 "يجب على شمال شرق وشمال غرب أن يكونا متواجدين على طاولة الحل بشكل ما". مقابلة مع زيدون الزعبي ونيكولاس غرينجر.

32 "رفض حزب الاتحاد الديمقراطي الدخول في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، ليقتصر الأمر على تمثيل المجلس الوطني الكردي فيه باتفاق آب 2013، وفي حين حافظ حزب الاتحاد الديمقراطي على تمثيله في هيئة التنسيق السورية، إلا أن استبعاده من مؤتمر الرياض المشكل للهيئة العليا للمفاوضات السورية وتبني المؤتمر موقفاً متشدداً ضد وحدات حماية الشعب، أدى إلى خروجها من هيئة التنسيق الوطنية، وبالتالي من كل الحالة الرسمية والوطنية العامة للمعارضة السورية، لتتحول إلى مشروعها كقوة أمر واقع مع إعلانها تشكيل مجلس سورية الديمقراطية". مقابلة مع رياض الحسن، عضو اللجنة الدستورية وعضو في مؤتمر الراض 2 وعضو سابق في الهيئة السياسيّة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أذار 2023، عبر منصة زوم.

33 "كان لمواقف المجلس الوطني الكردي الممثل في الائتلاف دور في عرقلة نجاح الاتصالات التي تمت مع الإدارة الذاتية. مقابلة رياض الحسن. أيضاً، نحن على خلاف مع حزب الاتحاد الديمقراطي لعلاقاته مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره دول ونحن تنظيم إرهابي. مقابلة بدر جاموس رئيس هيئة المفاوضات، آذار 2023، عبر منصة زوم.

يتصل التحدي الثاني بالمصالحات الإقليمية ومسار تطبيع العلاقات القائم بين تركيا والحكومة السورية برعاية روسية/إيرانية من جهة، ومسار التطبيع العربي مع حكومة دمشق من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من الإدارة الذاتية إحدى الضحايا المتوقعة لهذه المسارات، باعتبارها هدف مشترك لكل من دمشق وأنقرة، حتى وإن تباينت مصالحهما الأخرى. فضلاً عن تبني عدد من الدول العربية لمقاربة التعامل فقط مع الحكومة المركزية، ودعم انتشار مؤسسات الدولة في كافة الجغرافية السورية، والتعامل معها لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية للأزمة السورية. وهو ما يضعف طروحات الإدارة الذاتية في الإدارة المحلية، ويحول دون اعتبارها شريكاً يعول عليه للتوصل لمخارج للأزمة السورية.

أما ثالث التحديات فيتعلق بارتفاع مستوى التهديدات الأمنية التي تتعرض له الإدارة من قبل تركيا، التي انتقلت من مرحلة الدفاع «السلبي» إلى الدفاع «النشط» عقب انهيار محادثات السلام مع أكراد تركيا عام 2015. وذلك ضمن سعيها لتفكيك محاولات تأسيس كيان كردي على حدودها الجنوبية[34]، مستخدمة في ذلك التدخل العسكري المباشر[35]، واستهداف القيادات الكردية المناوئة لها بالمسيرات[36]، في الوقت الذي تتزايد فيه هجمات تنظيم «الدولة الإسلامية» ضد الإدارة الذاتية وتصبح أكثر جرأة تجاه المتعاونين معها.[37]

يتعلق التحدي الرابع بالحوكمة وإدارة العلاقات مع مكونات المنطقة عرباً وكرداً وغيرهم. الأمر الذي يمكن التدليل عليه بانخفاض مستوى رضى المجتمع المحلي عن مؤسسات الإدارة الذاتية، ما يعزى بدوره إلى القصور في التعامل مع الأوضاع المعيشية وتأمين استقرار توفير الخدمات الأساسية، وضعف الالتزام بسيادة القانون والمحاسبة، وتغليب اعتبارات الزبائنية والفساد على المهنية والتشاركية مع المجتمع المحلي في انتقاء القيادات المحلية، كذلك القيود الأمنية التي تحد من الحريات الأساسية، كحق تأسيس الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني[38]. ليعبر المجتمع المحلي بالنتيجة عن سخطه من أداء الإدارة من خلال احتجاجات محلية، لكونها الوسيلة الأكثر نجاعة للتعبير عن شكاويهم[39].

34 يزيد الصايغ، الفرص محدودة أمام قيام منطقة آمنة في سورية، 30 تموز 2015. كارنيجي. https://bit.ly/42t1LK6

35 نفذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية في شمال سورية، أسفرت عن تشكل كانتونات حدودية بإدارتها وهي، درع الفرات (2016)، غصن الزيتون (2018)، نبع السلام (2019).

36 Berkay Mandıracı. Turkey's PKK Conflict: A Regional Battleground in Flux. Crisis group. 18 February. 2022 https://bit.ly/44Y8opp

37 منهل باريش، سوريا: تنظيم «الدولة» يشن أكبر عملية لتحرير السجناء منذ القضاء عليه في الباغوز، القدس العربي، 02 كانون الثاني 2022. https://bit.ly/3MnzmPU

38 مشاركة المواطن في الإدارة المحلية: دراسة ميدانية. منظمة العدالة من أجل الحياة. أيار 2022. https://shorturl.at/kpRWX

39 المشاركة المَعيبة، المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية لشمال شرق سورية- دير الزور نموذجاً. منظمة العدالة من أجل الحياة 17 شباط 2020. https://shorturl.at/wBDHM

تتكئ الإدارة الذاتية على كل من **شرعية القوة وشبكة علاقاتها الخارجية وموارد المنطقة الاستراتيجية**، لردع خصومها وضمان بقائها. غير أن تلك الدعائم تفتقد فعلياً لليقين على المدى البعيد، [40] ما يجعل مصيرها على حدّ تعبير دبلوماسي روسي سابق «إما الهزيمة العسكرية أو الانتحار السياسي» في حال بقيت كذلك [41]. الأمر الذي ربما يدفعها لاتباع مسار سياسي جديد، عبر محاولة اندماجها في العملية السياسية التفاوضية الأممية من خلال التودد للمعارضة السورية. بما يمكن الاستدلال عليه ببعض المؤشرات الإيجابية الصادرة عنها [42]. وفي حال تم ذلك، فإنه يوفر بلا شكّ للإدارة الذاتية اعترافاً سياسياً، ومنصّة رسمية للتفاوض بشأن مكتسباتها ومطالبها. سيما في ظل النقاش الدائر حالياً ضمن الأوساط المغلقة غربياً حيال ضرورة إدماج الإدارة في الأجسام التفاوضية للمعارضة السورية. وفي حين تتوفر الأرضية القانونية لهذا الاحتمال، في ظل ما يتضمنه قرار مجلس الأمن 2254 بخصوص بنية وفد المعارضة [43]، إلى جانب الموقف المرحب للإدارة الذاتية بالقرار الدولي 2254، والانفتاح للتواصل مع المعارضة السورية [44]، فإن حدوث احتمال كهذا يتطلب تدويراً للزوايا من كافة الفواعل لإيجاد مخارج واقعية، تراعي هواجس الفاعلين في منطقة الجزيرة السورية، وتتعاطى مع شكوك المتشائمين بإمكانية التعاون أو الدمج بين الإدارة الذاتية والمعارضة السورية [45].

في سياق ما سبق، يمكن طرح مدخلين للعمل، إحداهما سياسي والآخر ينضوي تحت مظلة الإدارة المحلية، ويتسق كلاهما مع المرجعية الدولية للقرار 2254 الناظم لحل الأزمة في سورية، إلا أن لكل منهما حدوده وتحدياته.

ينطلق المدخل السياسي من الإدماج المباشر أو غير المباشر للإدارة الذاتية في العملية السياسية التفاوضية الأممية، سواء بشكل مستقل أو عبر أجسام المعارضة ذات الحضور في العملية التفاوضية، وفق صيغ متعددة تبعاً لتعريفها وطبيعتها. فمن جهة، يرى مناصرو الإدارة الذاتية أنها الممثل الشرعي الوحيد لمنطقة

---

40 "لا يمكن التعويل على الموقف الأمريكي في استمرارية دعم الإدارة الذاتية، قد جربنا الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات كالكيماوي والملف النووي الإيراني وغيرها، وكان أن تخلت الإدارة عن الثورة السورية". مقابلة مع بدر جاموس.

41 Patrick Haenni and Arthur Quesnay. Surviving the Aftermath of Islamic State: The Syrian Kurdish Movement's Resilience Strategy. Middle east directions. 17 February 2020. https://bit.ly/3BoEhtW

42 لأول مرة.. مظاهرات تدعمها "قسد" في ذكرى الثورة، عنب بلدي، 15 آذار 2022. https://bit.ly/44YylFf

43 ما هو قرار مجلس الأمن 2254 بشأن سوريا، عنب بلدي. 24 تموز 2018. https://bit.ly/3I79UvF

44 "تحدثت مع مجلس سوريا الديمقراطية وكان لديهم استعداد لإجراء محادثات مع الهيئات السياسية للمعارضة". مقابلة مع نيكولا غرينجر.

45 "رغم وجود مشتركات ما بين الإدارة الذاتية وأجسام المعارضة السورية كالائتلاف، إلا أن توافقهما سياسياً ضعيف، فكلاهما من منشأ مختلف ولديهما أجندة متمايزة وتاريخ ثقيل من العداء المتبادل. مقابلة مع سعد الشارع.

شمال شرق سورية، وبالتالي تستحق أن تمثل كجسم سياسي ثالث ضمن العملية السياسية التفاوضية إلى جانب حكومة دمشق والمعارضة، أو عبر إدماجها في تشكيلات المعارضة بحصة وازنة تتناسب مع ثقلها السياسي. ومن جهة أخرى، يواجه هذا الطرح تحدي قبول الفاعلين في منطقة الجزيرة السورية. فلا تركيا ولا حتى الحكومة المركزية في وارد القبول بالمشروع السياسي للإدارة الذاتية وشرعنته بشكله الراهن، ناهيك عن اصطدامه بموقف مناوئ لممثلي مكونات شمال شرق سورية المتواجدين في أجسام المعارضة كالمجلس الوطني الكردي. بالمقابل، يعتقد البعض ممن تمت مقابلتهم بأن احتكار الإدارة الذاتية تمثيل شمال شرق سورية أمر يفتقد للواقعية، مستدلين على ذلك بوجود ممثلين لمكونات المنطقة من آشوريين وعشائر وكرد في أجسام المعارضة السورية، كما هو الحال في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية[46]، ومن ثم يطرحون خيار إدماج شخصيات غير إشكالية من حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وجناحه العسكري، ضمن التصنيفات الأساسية المعتمدة في أجسام المعارضة ذات الوصول للعملية التفاوضية. الأمر الذي قد يتم بشكل مباشر باعتبارهم تيار سياسي ينضم باسمه الصريح، أو من تحت عباءة منصات المعارضة السياسية كمنصتي القاهرة وموسكو، على سبيل المثال، ممن تمتلك الإدارة الذاتية صلات ومذكرات تفاهم معهم[47]، أو من خلال بوابة إعادة إنتاج وإحياء الهيئة الكردية العليا، لتصبح أكثر تمثيلاً لمكونات الحركة الكردية السورية بما يشمل المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي والمستقلين الكرد. قد يسهم هذا الطرح عملياً في تخفيف هواجس مناوئي الإدارة الذاتية، غير أنه من المؤكد أن هذا الحل لن يرضي الإدارة الذاتية، غير المضطرة من وجهة نظرها لتقديم تنازلات مجانية.

على الجانب الآخر يمكن اعتبار مدخل الإدارة المحلية كمشروع مشترك للمعارضة. والذي ينطلق من تقديم قراءة جديدة للقرار 2254، تعترف بالواقع الراهن للجغرافية السورية المقسمة على مناطق نفوذ، وتعمل على إعادة توحيدها، من خلال التفاهم المشترك على شكل جديد لنظام الإدارة المحلية في سورية وشرعنته دستورياً. وربما يمكن تنفيذ هذا الحل من خلال عقد مفاوضات غير رسمية بين هيئة المفاوضات السورية والإدارة الذاتية يقودها المجتمع المدني، بخصوص نظام الإدارة المحلية الأنسب لسورية (لامركزية متناظرة، لامركزية غير متناظرة)، ومع التوصل إلى رؤية مشتركة يتم تبنيها رسمياً من قبل كلا الجانبين. ما يمكن عندئذ نقله إلى مسارات التفاوض الرسمية ومدخلها الحالي المتمثل باللجنة الدستورية، باعتبار أن أي تعديل لنظام الإدارة المحلية وما يستلزمه ذلك من إجراءات، يتطلب مدخل دستوري لإقراره. عبر هذا الطرح، يمكن للإدارة الذاتية تحقيق شيء من مطالبها، والحفاظ على مكتسباتها من خلال نظام الإدارة المحلية، وإن لم تكن ممثلة بالتفاوض النهائي. فما يعنيها هنا النتائج والمكاسب أكثر من الآلية، وربما يمكن إعادة النظر بتشكيل اللجنة الدستورية لإدماج ممثلين عن الإدارة الذاتية، لكي تكون طرفاً بالاتفاق النهائي.

46"هنالك تمثيل للسريان من خلال المنظمة الأشورية كذلك للكرد من خلال المجلس الوطني الكردي وللعشائر وفصائل المعارضة من المنطقة الشرقية أيضاً ممثليهم في الإئتلاف، وهؤلاء يشكلون حوالي 35% من الائتلاف". مقابلة مع بدر جاموس.

47 عبد الحليم سليمان، فصيلان سوريان يوقعان مذكرة تفاهم في موسكو، اندبندت عربية، 01 أيلول 2020. https://shorturl.at/fgoz8

تتيح صيغة المفاوضات على مرحلتين، وما يمكن أن يتحقق خلال المرحلة الأولى من تفاهمات أو ترتيبات محلية لمعالجة ملفات إنسانية وأمنية وخدمية عابرة لمناطق النفوذ، تخفيف هواجس القوى المناوئة للإدارة الذاتية، كذلك بناء علاقات ثقة بين جميع الأطراف، وفرصة للقوى الدولية والإقليمية كتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مخارج واقعية لإدارة القضايا الإشكالية فيما بينها، ورافعة للمطالب المحلية بإعادة هيكلية الإدارة الذاتية، ومعالجة القضايا الإشكالية، بما يتسق مع طرح الإدارة المحلية المتوافق عليه ومتطلباته الحوكمية. أيضاً من مزايا هذا الطرح، اتساقه مع مبادرة خطوة مقابل خطوة، والقدرة على تسويق مخرجاته من خلال اللجنة الدستورية، وإن كانت الواقعية تقتضي الإقرار بأن المفاوضات بشأن رؤية مشتركة للإدارة المحلية، لن تكون بالأمر اليسير، لكنها تبقى فرصة تستحق الاختبار، لكسر حالة الاستعصاء القائمة فيما يتعلق بالتعاطي مع الإدارة الذاتية.

التوصيات

يتطلب تعزيز الصوت السياسي لشمال شرق سورية العمل على عدة مستويات، منها ما هو موجه للإدارة الذاتية، ومنها ما يتصل بالأجسام السياسية، ويمكن تصنيف مداخل الحل المقترحة وفق الآتي:

تعزيز شرعية الإدارة الذاتية، وتطوير علاقتها مع المجتمعات المحلية والقوى الإقليمية

- **تحسين الحالة الأمنية**
- تخفيض القبضة الأمنية على المجتمعات المحلية، والالتزام بسيادة القانون ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان؛
- تضمين ممثلي المجتمعات المحلية (أحزاب، منظمات، وجهاء، ناشطين...إلخ) في تصميم مقاربة أمنية لمحاربة الإرهاب وتوفير الأمن؛
- معالجة ملف العلاقة الإشكالي مع حزب العمال الكردستاني، وانتشاره أمنياً وداخل مؤسسات الإدارة، للتخفيف من هواجس أنقرة الأمنية.
- **تنشيط الحياة السياسية**
- إلغاء القيود المفروضة على الأنشطة السياسية للقوى المناوئة للإدارة الذاتية؛
- تسهيل تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات، وضمان عدم إساءة استخدام السلطة أو تفسير القوانين بشكل يحد من حرية التجمع والعمل السياسي؛
- السماح بعقد الأنشطة السياسية (نقاشات، اعتصامات، مظاهرات...إلخ)، وتنظيمها وفق قوانين واضحة لا تقيد الحريات الأساسية؛
- إعادة النظر بالقوانين الناظمة للمشاركة السياسية (قانون الأحزاب، قانون الإعلام، قانون تأسيس الجمعيات...إلخ)؛
- إتاحة المجال لمنظمات المجتمع المدني للعمل في مجال التوعية والتمكين السياسي وبناء القدرات.
- **إدارة العلاقة مع المكون العربي**
- منح المكون العربي مساحات أكبر للتعبير عن صوته محلياً، خصوصاً في القضايا السياسية الوطنية، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون قنوات لنقل مطالب المكون العربي؛
- تحسين آليات انتقاء المكون العربي لممثليهم في مؤسسات الإدارة الذاتية، بعيداً عن اعتبارات الفساد والمحسوبيات، وفي حين لا يمكن اللجوء للانتخابات لانتقاء ممثلين شرعيين حالياً لأسباب تتعلق بصعوبات لوجستية ومناهضتها من قوى فاعلة في الملف السوري، إلا أن ذلك يجب ألا يعوق العمل على تمكين الناس للتعبير عن صوتهم وخياراتهم السياسية بشكل حر وعادل.
- **تعزيز الحوكمة الرشيدة**
- تطوير الممارسات الرشيدة في هياكل الإدارة الذاتية، للتعامل مع قضايا الفساد والمحسوبيات التي تدفع العديد من الكفاءات المحلية للنفور من المشاركة في مؤسسات الإدارة؛
- منح صلاحيات أكبر للقيادات المحلية بعيداً عن تحكم القيادات العسكرية والمستشارين من الإدارة الذاتية؛

- تحسين آليات تواصل الإدارة الذاتية مع المجتمعات المحلية، واطلاعها على المعلومات الأساسية ذات الصلة بالميزانيات وحالة الخدمات والتحديات، عبر التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتطبيق مبدأ الشفافية.

بناء جسور ثقة وتواصل بين الفواعل السياسية بما يمكنها من طرح وتبني رؤى مشتركة للحل

- المدخل السياسي

- عقد مسارات تفاوضية غير رسمية موازية بين الأجسام المنتمية للمعارضة والإدارة الذاتية، لبناء جسور ثقة فيما بينها؛
- بناء قدرات الفاعلين في المعارضة السياسية على إدارة الملفات التقنية التفاوضية، كقضايا اللامركزية والتعافي المبكر؛
- تفعيل الدور العربي في حل الأزمة السورية، من خلال ما يلي:
- تسويق طرح اللامركزية كمدخل لإعادة بناء الدولة في سورية، ومعالجة التحديات الأمنية والإنسانية والخدمية للأزمة السورية؛
- رعاية الدول العربية الفاعلة لقاءات غير رسمية بين ممثلي المعارضة السورية وحكومة دمشق، للنقاش بخصوص طروحات اللامركزية المناسبة لسورية؛
- إطلاق مبادرات سياسية للتنسيق بين مناطق النفوذ، تتصل بإدارة قضايا ذات صلة بالتعافي المبكر وإدارة الخدمات والموارد المشتركة.
- الاستمرار في بناء قدرات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والحوكمة، واستثمار تلك القدرات في فك جمود العملية السياسية، من خلال تفعيل أكبر وتمثيل أشمل للمجتمع المدني في المسارات التفاوضية، كمناصرة ودعم تقني.

- المدخل المجتمعي/الحوكمي

- دعم الحوارات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني بين مختلف المناطق السورية، لتعزيز الاعتراف المتبادل بين المكونات السورية، واستعادة وشائج الثقة فيما بينها؛
- طرح موضوع اللامركزية للنقاش الموسع بين المجتمعات المحلية من مختلف مناطق النفوذ، لمعرفة مدى رغبة السوريين بتطبيقها، وما هو المفكر وغير المفكر بشأنها؛
- ربط الحوارات المجتمعية بين مناطق النفوذ حيال قضايا اللامركزية والتعافي المبكر، بالمسار السياسي التفاوضي بين الأجسام السياسية والمسار الأممي التفاوضي؛
- تعاون سلطات الأمر الواقع مع المجتمعات المحلية، فيما يتعلق بجهود التعافي المبكر ومحاربة الإرهاب؛
- تفعيل دور الإعلام في التعاطي مع الصور النمطية السلبية بين مناطق النفوذ، كذلك مناصرة مخرجات حوارات المجتمعات المحلية؛
- تبادل تجارب المجتمع المدني في مختلف مناطق النفوذ حيال قضايا الحوكمة والانتخابات، والمشاركة السياسية، والمناصرة، وغيرها.

الخاتمة

لطالما كانت قضيتي الشرعية والتمثيل السياسي مطروحة لدى السوريين منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 2011. وفي حين أنها قضية تطال كل سورية، إلا أنها اكتسبت بعداً خاصاً في شمال شرق سورية، فهذه المحافظات كانت الأكثر تهميشاً قبل عام 2011. حيث تعرضت مكونات المنطقة الأبرز عرباً وكرداً لسياسات احتواء وضبط أمني من قبل الأسد الأب والإبن، ساهمت إلى جانب عوامل أخرى في تعميق الهوة بين المكونين العربي والكردي.

عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية، عانت المنطقة الأمرين مع تحولها لساحة تنافس جيوسياسي، وتغليب الاعتبارات الأمنية فيها على ما سواها مع بروز تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، لتستقر المنطقة إلى سيطرة الإدارة الذاتية بدعم خارجي مؤثر. جاء طرح مشروع الإدارة الذاتية بعيداً عن التوافق مع المكونين العربي والكردي على حد سواء بخلاف ما يروج له، وحاولت الإدارة تلافي ذلك من خلال الاتكاء على شرعية تقديم الخدمات وتوفير الأمن. إلا أن أدواتها وسياساتها في إدارة العلاقة مع المكون العربي، وما خلفه من عدم رضا يتجلى باحتجاجات محلية متواترة، مع تلكؤها في التجاوب مع مبادرات توحيد الحركة الكردية السورية السياسية، واستبعادها من مسارات التفاوض القائمة، والمطالب الغربية بتلافي ذلك، أعاد طرح قضيتي الشرعية المحلية والتمثيل السياسي للإدارة الذاتية.

تدرك الإدارة الذاتية بأنه لا يمكن الركون للدعم الخارجي لاستدامة مشروعها على المدى البعيد، لذلك تناضل لإيجاد مخارج سياسية تتيح لها الانطواء ضمن المسارات التفاوضية التي ما تزال تراوح مكانها، التي استثنت منها لأسباب ذاتية وموضوعية، بهدف نيل الاعتراف السياسي وتحقيق شيئاً من مطالبها. لكنها بالمقابل تتراخى في تطوير علاقتها مع المجتمعات المحلية، وهذا ما يدلل عليها ممارساتها تجاه المكون العربي وعدم الرغبة في توحيد الحركة الكردية السياسية.

للخروج من حالة الاستعصاء القائمة، يتطلب ذلك العمل على مسارات عدة، تبدأ بتصويب علاقتها مع المجتمعات المحلية لزيادة شرعيتها المحلية، وإشراكهم كقوة دافعة لها في التفاوض مع غيرها من القوى السياسية من جهة أخرى. أما في جانب تمثيلها السياسي في المسارات التفاوضية، يتطلب ذلك تخفيف الهواجس الأمنية للقوى الفاعلة في منطقة الجزيرة، عبر مقاربة أمنية ذات بعد اجتماعي تستجيب للقضايا الأمنية الإشكالية، وبناء جسور للتواصل والتفاعل بين الإدارة الذاتية والقوى السياسية المعارضة، تستكشف مساحات العمل المشترك وخياراته، وإمكانية صياغة رؤية مشتركة لحل الأزمة السورية مدخلها الإدارة المحلية، ولكن الحلول تتطلب تدوير الزوايا وإرادة سياسية صلبة من جميع الأطراف، لبناء توافقات سياسية بما يستلزمه ذلك من تنازلات، وهو ما يجب العمل عليه انطلاقاً من قاعدة لا غالب ولا مغلوب في السياسة.

المراجع والمصادر

المقابلات ومجموعات التركيز

ست عشر مقابلة مع وجهاء ونشطاء وعاملين في منطقة الإدارة الذاتية:

1. مجحم السلطان، شيخ عشيرة في دير الزور.
2. حمود الشريدة، رئيس مكتب الوقاية للجنة الزراعة لدى الإدارة الذاتية في محافظة الرقة.
3. زهرة ملحم، الرئاسة المشتركة في دير الزور لدى الإدارة الذاتية.
4. حازم حرامي، إعلامي في إذاعة نيسان، في محافظة الرقة.
5. ماهر التمران، دكتور في القانون الدستوري، نائب سابقاً لرئيس حزب الحداثة والديمقراطية، مستشار قانوني سابق للمجلس التنفيذي بمجلس شمال وشرق سوريا ورئيس جهاز الرقابة العامة سابقاً.
6. عمار سعيد، مهندس زراعي في مدينة الرقة.
7. سعود حسن، رئاسة مشتركة للمنطقة الشرقية في دير الزور.

من خارج المنطقة:

8. نيكولاس غرينجر، ممثل الإدارة الأمريكية في المنطقة الشمالية الشرقية.
9. زوزان علوش مستشارة مستقلة ومنسقة للشؤون الانسانية في التحالف الدولي في دير الزور والرقة ومنبج سابقاً.
10. ليلى موسى ممثلة مجلس سوريا الديمقراطية في مصر.

باحثين في شؤون المنطقة:

11. سعد الشارع، باحث مستقل في شؤون المنطقة.
12. ساشا العلو، باحث في شؤون المنطقة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
13. زيدون الزعبي، باحث في شؤون الحوكمة وعمليات السلام.
14. فلاديمير بران، خبير في الانتخابات من منظمة IFES الدولية للانتخابات.

ممثلين في الأجسام السياسية للمعارضة:

15. د. بدر جاموس، رئيس هيئة المفاوضات لقوى الثورة والمعارضة.
16. الشيخ رياض الحسن عضو اللجنة الدستورية وعضو بمؤتمر الرياض 2 وعضو سابق بالهيئة السياسيَّة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

ثلاث مجموعات تركيز ميدانية في كل من الرقة ودير الزور والقامشلي ضمت 8 مشاركين في كل منها، بمشاركة نسائية بلغت 50٪، وبتنوع إيديولوجي وسياسي وقومي في كل من المجموعات.

الدراسات والمقالات

- إليزابيث تسوركوف وعصام الحسن، الصراع الكردي-العربي على النفوذ في شمال شرق سورية، كارنيجي. 24 تموز 2019. https://bit.ly/3MkKqgG
- بدر ملا رشيد، المظلة الكردية المفقودة في سورية.. بين التناحر على السلطة والاتفاقيات الهشة، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 20 آذار 2019. https://bit.ly/32judiV
- Patrick Haenni and Arthur Quesnay. Surviving the Aftermath of Islamic State: The Syrian Kurdish Movement's Resilience Strategy. Middle east directions. February 17. https://bit.ly/3BoEhtW
- Berkay Mandıracı. Turkey's PKK Conflict: A Regional Battleground in Flux. Crisis group. 18 February 2022 https://bit.ly/44Y8opp
- خضر خضور، كيفن مازور، توقعات من الشرق: الديناميكيات المتغيرة في المناطق القَبَلِيَة السورية، كارنيجي، 28 شباط 2017. https://bit.ly/2Z6fPYI
- خضر خضور، كيف تُعيق المشاغل الأمنية الإقليمية الحوكمة في شمال شرق سورية. مركز كارنيجي.23 آذار 2017. https://shorturl.at/pzRZ6
- سيروان كاجو، الانقسام الكردي عائق أمام الحكم الذاتي، 7 تشرين الثاني 2013. https://bit.ly/42vOEYH
- فيصل دهموش المشهور، أبناء العشائر في دير الزور: من الاستقرار إلى الثورة، ديناميكيات الصراع وعوامل السلم الأهلي، منظمة العدالة من أجل الحياة بالتعاون مع مركز جديرته للأبحاث، تموز 2017. https://shorturl.at/gruLR
- مشاركة المواطن في الإدارة المحلية: دراسة ميدانية. منظمة العدالة من أجل الحياة. أيار 2022. https://shorturl.at/kpRWX
- المشاركة المَعيبة، المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية لشمال شرق سورية- دير الزور نموذجاً. منظمة العدالة من أجل الحياة 17 شباط 2020. https://shorturl.at/wBDHM
- يزيد الصايغ، الفرص محدودة أمام قيام منطقة آمنة في سورية، 30 تموز 2015. كارنيجي. https://bit.ly/42t1LK6

المواقع الإلكترونية

- أحمد الدباغ، في ذكرى ميلاده.. من هو مصطفى البارزاني الذي غير المعادلة الكردية في العراق؟، الجزيرة نت، 14 آذار 2021. https://bit.ly/3O6EZmZ
- صبحي حديدي، انتفاضة القامشلي 2004: كرامة الجوهر، القدس العربي، 14 آذار 2021. https://bit.ly/3M2KCjk
- عبد الحليم سليمان، فصيلان سوريان يوقعان مذكرة تفاهم في موسكو، اندبندت عربية، 01 أيلول 2020. https://shorturl.at/fgoz8
- منهل باريش، سوريا: تنظيم «الدولة» يشن أكبر عملية لتحرير السجناء منذ القضاء عليه في الباغوز، القدس العربي، 02 كانون الثاني 2022. https://bit.ly/3MnzmPU
- المرسوم رقم 49 لعام 2011. مجلس الشعب السوري. https://bit.ly/3I7fU7Q
- كيف تعامل الاعلام السوري في تغطيته لاحتفالات عيد نوروز. موقع ولاتي. 22 آذار 2011. https://bit.ly/44YGTMk
- تقرير يتهم الإدارة الذاتية بارتكاب انتهاكات ضد صحفيين، نورث برس، 5 تشرين الأول 2022. https://bit.ly/3MqnkWk
- إلغاء قانون العشائر في الإقليم السوري. منشورات قانونية. https://bit.ly/3MliUzG
- كفالات شيوخ العشائر مستمرة لإخراج نساء وأطفال من مخيم "الهول" بريف الحسكة، عنب بلدي، 30 تشرين الثاني 2019. https://shorturl.at/uAVX8
- «الإدارة الذاتية» تخطب ودّ العشائر: إخراج محتجزين من الهول، الأخبار، 24 أيار 2019. https://bit.ly/3M1MGs4
- احتجاجات دامية في منبج.. العشائر تنتفض و«الإدارة الذاتية» ترد، الحرة، 2 حزيران 2021. https://arbne.ws/3LSOLq8
- دير الزور: عشرات حالات الاعتقال التعسفي أثناء حملة "ردع الإرهاب" من قبل "قسد"، منظمة العدالة من أجل الحياة، 16 تشرين الأول 2020. https://shorturl.at/oIMZ3
- لأول مرة.. مظاهرات تدعمها "قسد" في ذكرى الثورة، عنب بلدي، 15 آذار 2022. https://bit.ly/44YylFf
- ما هو قرار مجلس الأمن 2254 بشأن سوريا، عنب بلدي. 24 تموز 2018. https://bit.ly/3I79UvF

إعداد أ.هاديا قاوقجي

تنفيذ وإشراف: منظمة العادلة من اجل الحياة

تموز/يوليو 2023

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة العدالة من اجل الحياة © 2023